

قانون رقم (١٤) لسنة ١٤٢٥ ميلادية

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (11) لسنة 1992 إفرنجي

بيان تقرير بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية

مئات قر الشعـب العام ،

تفيد القراءات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي

الثانية، لعام 1424 ميلادية.

وعلی الإعلان عن قيام سلطة الشعب .

وعلی الثقة الحضراء الكبیر لحقوق الإنسان في عصر الجماهير .

وعلٰى القانون رقم (20) لسنة 1991 إفرنجي بشأن تعزيز الحرية .

و علي القانون المدني .

وعلى القانون رقم (4) لسنة 1978 إفرنجي بتقرير بعض الأحكام  
الخاصة بالملكية العقارية .

وعلی القانون رقم (11) لسنة 1992 بفرنجى بتقرير بعض الأحكام  
الخاصة بالملكية العقارية وتعديله .

صاغ القانون الاعتي

النهاية الأولى

يُستبدل نص المادة الثالثة من القانون رقم (11) لسنة 1992 [فرعى]

**بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية بالنص الآتي :**

يجوز للأشخاص الاعتبارية العامة والشركاء المرخص لهم بالبناء  
الانتفاع بالأراضي يقصد البناء عليها لغرضها ، على أن تنقل ملكية  
العقارات بعد اكمال بنائها بالشروط والكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية  
طريق القانون .

اللادة الثانية

**بتدل نص المادة الخامسة من القانون رقم (11) لسنة 1992 إفرنجي**

**بالنحو الثاني :-**

تأجير المساكن محضور في الجمهورية العظمى .  
واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز للأشخاص الاعتبارية العامة  
تأجير المساكن المملوكة لها لغير المقيمين إقامة دائمة .  
كما يجوز لمالك العقار بيعه وذلك بالشروط والضوابط التي تحددها  
اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما يضمن معن المضاربة في العقارات .

#### المادة الثالثة

يضاف إلى نص المادة السابعة من القانون رقم (11) لسنة 1992 إفرنجي  
بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية المعدل بالقانون رقم (25) لسنة  
1423 ميلادية النص التالي :-  
( كما لا يجوز تفيد الأحكام القاضية برد المساكن الصادرة قبل نفاذ  
هذا القانون ) .

#### المادة الرابعة

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من اللجنة التشريعية العامة .

#### المادة الخامسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وفي وسائل الإعلام المختلفة  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### مؤخر الشعب العام

صدر في : 24 / رمضان / 1405 هـ .  
الموافق : 13 / شوال / 1425 ميلادية .